الفصل الرابع

السعودية والمتغيرات السياسية في اليمن

1966_1967

التطورات السياسية في العلاقات المصرية اليمنية.

أثر حرب يونيو1967 على الأزمة اليمنية.

إتفاقية الخرطوم وقرار عودة القوات المصرية.

إنقلاب "الخامس من نوفمبر 1967".

الموقف السعودي من المتغيرات الجديدة في اليمن.

obeikandi.com

obeikandl.com

ترتب على إعلان فشل "مؤتمر حرض"، انهيار اتفاق "جدة" الثنائي الذي عقد بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل، وتمحور الاتجاه السعودي عن بديل ضاغط على مصر. تمثل ذلك بالحلف الإسلامي، الذي دعا إليه الملك فيصل ... واعتبرت مصر، الدعوة لإقامة حلف إسلامي، دعوة باطلة، كما جاء في بيان "زكريا محي الدين في مجلس الأمة المصري[1]": "إن الجماهير العربية الواعية، التي ناضلت ضد التكتلات السياسية والأحلاف الاستعمارية، على استعداد للكفاح والنضال لإسقاط هذا الحلف المزعوم وهي قادرة على القضاء على أقوى مؤامرة توجه إليه".

وجاء رد "الملك فيصل[2]" في خطاب له ألقاه إمام الحجاج في مارس ١٩٦٦: "لقد قيل عما نقوم به اليوم من دعوة إلى الإسلام وإلى اتباع كتاب الله وسنة رسوله، وإلى تقارب المسلمين وتعاونهم، قيلت في هذه الأقاويل، واعترض المعترضون، وشوش المشوشون، ولكنني كأخ لكم أقول لكم وبكل صراحة أن ما ندعوا إليه هو أن يتقارب المسلمون وأن لا يتحاربوا، وأن يتعاونوا، وأن يشد بعضهم أزر بعض في كل ما يلزمهم في أمر دنياهم وأخراهم ... فليعترض من يعترض وليعارض من يعارض".

وفي هذه المرحلة توترت العلاقات بين مصر والسعودية، واستأنفت حكومة الرياض وبكل قواها مد الملكيين بالأسلحة والذخائر والأموال، الأمر الذي زاد من نشاطهم العسكري، وكان على مصر أن ترد على ذلك، فأعلنت في مطلع أبريل ٦٦م بأن قواتها المسلحة لن تتوقف عن توجيه ضربة إلى قواعد تموين الملكيين بما في ذلك القواعد المتواجدة في أراضي المملكة العربية السعودية[3].

وفي الثاني عشر من أغسطس ٦٦م عاد الرئيس السلال إلى صنعاء بعد غيبة "عشرة" أشهر قضاها في مصر مجبراً لا مخيراً[4]. وعقب وصوله اتخذ قرارات

---

١ الأهرام: ٦ مارس ١٩٦٦.

٢ الوثائق العربية (١٩٦٦)، بيروت، الجامعة الأمريكية، ص١٩٤، (٢٧ مارس ١٩٦٦).

٣ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، إعداد وتوثيق مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٩٤ ص٨٧.

٤ محمد علي الشهاري: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمنية منذ قيام ثورة ٢٦

سياسية هامة، منها: إلغاء المجلس الجمهوري، وإعفاء حكومة العمري، كما تم تعيين "عبد الله جزيلان"، بمنصب نائب رئيس وزراء ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ... ورقي من رتبة عقيد إلى رتبة لواء، وأصبح الرجل الثاني في الدولة.

وقد سبق الإشارة في الفصل السابق إلى الإجراءات التي اتخذها السلال ـ وهي تعد في نظر أنصار الزعيم السلال عملية جراحية ضرورية، في الوقت نفسه حاول الرئيس السلال، إسكات أصوات المعارضة له، كما أصدر بياناً في ١٩ سبتمبر، وصفهم بأنهم عملاء للرجعية، أعماهم الحقد والتنكر لمصالح البلاد العليا، وأعلن في بيانه بأنه سيقوم بتشكيل لجنة خاصة للتحقيق في قضايا الانحراف والعمالة، ووجه التهمة إلى العمري وأعضاء المجلس الجمهوري السابقين[1].

وعلى الرغم من إعادة الرئيس السلال، إلى تشكيل وتنظيم حكومته، في غياب المعارضة له المبعدة من السلطة بقيت الأوضاع السياسية في الجمهورية العربية اليمنية، غير مستقرة إلى حد كبير، بحكم اتساع قاعدة المعارضة للرئيس السلال وأنصاره، وللقوات العربية، وتمتعت قوى المعارضة بدعم كبير من جانب أوساط كبار الضباط والموظفين العاملين في أجهزة ومؤسسات الدولة ومشايخ القبائل، كما اطمأنت المملكة العربية السعودية إلى ردود الفعل لقوى المعارضة الجمهورية للرئيس السلال، والذي تولى الفريق حسن العمري قيادتها.

وفي ٢٤ سبتمبر ٦٦م أجاب الملك فيصل على سؤال وجهته إليه الصحافة التونسية[2]، عن قضية اليمن وموقف السعودية منها، بأن موقف السعودية واضح منذ اللحظة الأولى، وكل ما تريد المملكة السعودية هو أن يتمكن الشعب اليمني من تقرير مصيره بدون أي مؤثر خارجي.

إلاّ أن ذلك التصريح الذي أدلى به "الملك فيصل" لا يفسر حقيقة التورط

سبتمبر ١٩٦٢ وحتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ "عدن"، مطابع الهمداني"، ١٩٩٠، ص٢٢٠.

١ نفس المرجع السابق: ص٢٢١.

٢ صحيفة البلاد – السعودية: (١٩٦٦/٩/٢٥)، نقلاً عن الوثائق العربية عام (١٩٦٦)، مرجع سابق، ص٦٧٩.

السعودي في شؤون اليمن، بقدر ما هو ترتيب دبلوماسي سياسي لما بعد الانسحاب المصري من اليمن.

وفي مدينة الحديدة، أجاب "عبد الله جزيلان"، نائب رئيس الوزراء، ونائب القائد الأعلى في اليمن، عن أسئلة صحيفة النهار البيروتية[1]: "على أن بين اليمن ومصر دفاعاً مشتركاً ومجلساً وطنياً مشتركاً واتفاقات دفاعية وسياسية مشتركة كثيرة، وعن مصير اتفاقية "جدة" أجاب "جزيلان" كان همها تشكيل لجنة سلام لإدخال كتيبة سعودية إلى اليمن، قوامها "ثلاثة آلاف جندي" لتحاول التسلل من الداخل وشراء الضمائر".

وفي منتصف ديسمبر أعلن، عن خمسة انفجارات في الرياض[2]. بالقرب من بعض القصور والمنشآت والقواعد العسكرية التي يشرف عليها الخبراء البريطانيون والأمريكيون في الوقت الذي ألقي القبض على عدد من الأشخاص المشتبه فيهم، بينهم عدد من اليمنيين، والسودانيين العاملين في السعودية، كما صادرت الشرطة السعودية كميات كبيرة من المنشورات، صادرة عن منظمة: "اتحاد شعب الجزيرة العربية"، تعلن أنها قررت بدء الكفاح ضد الحكم الرجعي في السعودية، بسبب نهبه لثروات الشعب وعمالته لقوى الاستعمار الأجنبي.. وفي السابع عشر من ديسمبر أشارت صحيفة الأهرام[3]: إلى وقوع انفجارات في القاعدة التي يعمل فيها الطيران البريطاني في السعودية، وقد أصيبت شبكة "كابلات" الصواريخ من طراز "ثاندر بيرد" التي اشترتها السعودية من بريطانيا والمتمركزة في قاعدة "خميس مشيط". وكان الملك فيصل قد كلف "علي الصيرفي "مدير المباحث العامة" و "أحمد منصور" من المخابرات العسكرية للتحقيق في الانفجارات. وطبقاً لمعلومات الصحيفة أيضاً، تشير إلى أن الحوادث التي وقعت في الرياض، والمنطقة الشرقية كان لها مثيل في المنطقة الغربية، خصوصاً في جيزان، ونجران، كما انفجرت

---

١ صحيفة النهار - البيروتية: (١٩٦٦/١١/٢٠) نقلاً عن الوثائق العربية (١٩٦٦)، ص٧٦١.

٢ الأهرام: العدد ٢٩٢٢٥، الموافق (١٦ ديسمبر ١٩٦٦).

٣ الأهرام: العدد ٢٩٢٢٦، الموافق (١٧ ديسمبر ١٩٦٦).

سيارة من طراز فورد، تابعة لوزارة الدفاع السعودية مخصصة لبعض الخبراء البريطانيين بواسطة لغم على الطريق الساحلي بقرب جيزان.

وكان الملكيون قد أعلنوا عن إصلاحات سياسية ترضي بعض الأطراف الملكية المعارضة لسياسة الإمام البدر وتمثلت الإصلاحات المعلنة عن تشكيل مجلس الإمامة من سبعة أعضاء، ونائب رئيس، برئاسة الإمام البدر ـ المخلوع ـ وتكوين سلطة التعيينات للشخصيات العاملة في المناصب الهامة للدولة، وإنشاء مجلس شورى، مع مجلس وزراء لإدارة السلطات السياسية والإدارية والعسكرية[1].

ولعبت المملكة العربية السعودية دوراً بارزاً في إنشاء جهاز إعلامي للمتمردين الملكيين، بجانب إصدار جريدة أسبوعية باسم "سبأ" ومن المرجح أن المملكة العربية السعودية، دعمت إصدار مجلة "الرسالة التي تبنتها "القوة الثالثة" واتحاد القوى الشعبية، في المملكة السعودية.. كما يشير "ديفيد سمايلي"[2] إلى أنه تم إنشاء محطة إذاعة للملكيين في "نجران" تقع تحت إشراف "المهندس شتولتس" من ألمانيا الغربية وكان يعمل قبل الثورة اليمنية في خدمة إذاعة صنعاء، وبعد الثورة، انتقل إلى المملكة السعودية، وجند نفسه في خدمة الإمام البدر ـ المخلوع ـ وكانت محطة الإذاعة هذه تبث وتدار بأموال سعودية داخل كهف ضخم ملبس جيداً بالأسمنت تبث الأخبار والتعليقات ومواد الدعاية من أحدث الأجهزة.

وفي صنعاء بدأت قوى المعارضة للنفوذ المصري في اليمن، بتنظيم عمليات إرهابية، وعلى وجه الخصوص في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٦.. وقد انضم إلى القوى المحافظة، قوى راديكالية وطنية في الوسط الجمهوري، وتبين ذلك من خلال المصادمات التي وقعت بين اليمنيين، أنصار حركة القوميين العرب، وبين الوحدات المصرية في الذكرى الثالثة للثورة[3].

---

١ الحياة - بيروت (١٩٦٦/١٢/٣)، نقلاً عن: الوثائق العربية ١٩٦٦، مرجع سابق، ص٨٨٧.

٢ مهمة في الجزيرة العربية، جـ٢، اليمن: ترجمة، حامد جامع، بيروت، ط١، ١٩٨٩، ص١٣٢.

٣ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٩١.

وتشير "إيلينا"[1] إلى أن نشاط قيادة القوات المصرية في اليمن، والخاضع للإشراف العسكري والسياسي لعبد الحكيم عامر، وأنور السادات، يسيران في خط منفصل عن خطط الرئيس جمال عبد الناصر، كما أن كبار ضباط والقيادة المصرية، وكذلك جهاز المخابرات المصرية في اليمن كانوا مناهضين خفية للنهج الديمقراطي الثوري لعبد الناصر، وخلقوا مراكز قوى تعمل ضد سياسة عبد الناصر. وعملوا على أوثق الصلات مع زعماء القبائل بصرف النظر عن موقف واتجاهات هؤلاء الزعماء سواء كانوا مع النظام الجمهوري أو الملكي. فضلاً عن طموح بعض الضباط المصريين إلى الغنى والثروة.

وتحت شعار الدفاع عن الثورة منحت القيادة المصرية في اليمن، بعض مشايخ القبائل مختلف الأسلحة بما في ذلك المدفعية وحاملات الجنود المصفحة، مما عزز السلطة المشائخية، وزاد من نزعاتهم الإنفصالية، وقد كان لمواقف السياسة الخارجية اليمنية نفس التوجه المصري والمواقف المصرية طوال فترة بقاء القوات المسلحة المصرية في اليمن.

ومن منظور الرؤية اليمنية للسياسة المصرية، يرى بعض الباحثين[2]، أن القيادة العسكرية المصرية في اليمن كانت تفتقر إلى الرؤية الثورية الواضحة، وغلب عليها الطابع العسكري البيرواقراطي، وخلوها من الطابع الثوري الناصري، وتجلى ذلك في التعامل مع اليمن كما لو كانت ساحة حرب فقط، وليس مجتمعاً يتطلب التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي .. أضف إلى ذلك أن اليمن تحول إلى ميدان للتنافس والتنازع الخفي بين المشير عامر (المسؤول العسكري عن سير الحرب في اليمن)، وأنور السادات (المسؤول السياسي عن سير الأمور السياسية فيها)، وقاد هذا التنافس والتنازع إلى تقاسم النفوذ بينهما.. بينما تركز نفوذ الأول على رؤساء القبائل الموالية للنظام الجمهوري، والتيارات السياسية

---

١ نفس المرجع، ص(١٠- ١١).

٢ محمد علي الشهاري: المسار التاريخي للثورة اليمنية، عدن، دار الهمداني للطباعة والنشر، ١٩٨٣، ص٨٧.

الموالية لها. كان الثاني يمنح دعمه للبرجوازية التجارية. ومركز ثقلها في جنوب الشمال .. وحملت سياسة كل منهما عناصر إثارة طائفية بين الفريقين. وأسهمت في تغذية النزاع الطائفي في البلاد.

وخلال حرب اليمن تكونت مراكز قوى مناهضة لعبد الناصر. ومنها مركز تابع للمشير عبد الحكيم عامر ـ القائد العام للقوات المسلحة المصرية ـ يوجهه مكتب المشير عامر، ويسيطر عليه القادة العسكريون المصريون في صنعاء. مما أوجد حالة من الفساد والإفساد في اليمن، وفي مصر معاً. ومما جعل من الحرب في اليمن فرصة تسابق نحوها الضباط، بغية الحصول على المكاسب المادية الكبيرة، تمثل ذلك في عقد الصفقات التجارية[1].

وعملت القوات المصرية في اليمن على تحجيم النشاط السياسي الحربي في اليمن.. وبقي المعتدلون بزعامة "عبد الرحمن الأرياني" والراديكاليون بزعامة "الرئيس السلال" بدون وثيقة عمل وطني، وبقيت البلاد في حالة فراغ تنظيمي وسياسي.. ولم يستطع ملأه "الاتحاد الشعبي الثوري" الذي سمح الحلفاء المصريون بإقامته في ديسمبر١٩٦٦، والذي لم يسمح بالدخول فيه، إلاّ لمن ترضى عنه القيادة المصرية البيروقراطية في صنعاء[2].

وتكرر الرأي السابق لدى باحث آخر[3]، يتلخص في تحميل السياسة المصرية في اليمن، النتوءات المرضية التي صاحبت الثورة منذ بداية عامها الرابع. ويضيف بأن سيطرة القيادة المصرية على سير حركة الثورة ومن خلال الحكومات المتلاحقة في اليمن، كان الفريق القيادي اليمني بجناحيه الراديكالي، والمعتدل عبارة عن منفذين لقرارات القيادة المصرية التي كانت تمتلك الحق في عزل الوزير

---

١ نفس المرجع السابق، ص(٨٧- ٩٠).

٢ المرجع نفسه، ص٩١.

٣ أحمد صالح الصياد: السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، بيروت، دار الصداقة، ط١، ١٩٩٢، ص(٢٧٦- ٢٧٧).

أو المسؤول بل وسجنهم حسب إرادتها الذاتية[1].

ويضيف "عبد العزيز المقالح[2]" في هذا الجانب أنه في ظل قيادات سياسية واجتماعية غير مؤمنة بدورها الطليعي الذي تقوم به مصر: "فكانت الأخطاء، وكانت المساومات وكان فرض أشخاص على الثورة اليمنية ليس لهم بها علاقة لا من قريب أو بعيد، كما تم استبعاد أشخاص كانوا في صميمها ومن قادتها". وتشير وجهة النظر السعودية، إلى الدور المصري في اليمن بأن المشير عبد الحكيم عامر، ومحمد أنور السادات. لم يكن لهما علم دقيق بقضايا المجتمع اليمني أو التركيبة القبلية لهذا المجتمع.. وقد كانت معالجتهما لمشاكل اليمن تتميز بالسطحية، وتفتقر إلى الكثير من الحكمة، الأمر الذي زاد من مستوى التذمر وضاعف من مصادر الإستياء .. وخاصة عندما تم احتجاز أعضاء الحكومة اليمنية في القاهرة، والذي لم يجد تفسيراً مقنعاً لتصرف كهذا سوى أن سلطة عبد الناصر، قد أصبحت هي صاحبة الحل والعقد في الشؤون اليمنية، وأنه كان من المتعذر على أي مسؤول يمني أن يتخذ قراراً بدون موافقة القيادة المصرية[3].

ويؤكد أنور السادات[4] على أن الحرب في اليمن تحولت إلى تجارة ومصالح ذاتية، كما أصبحت مسرحاً للمشير عبد الحكيم عامر، يثبت عليه أقدامه، ويفرض نفوذه بحيث لا يمكن زحزحته من موقعه العسكري في مصر.

ويؤيد هذا الاتجاه "صلاح الدين الحديدي[5]" بأن عبد الحكيم عامر، وجد في حرب اليمن فرصته لتقوية مكانته داخل القوات المسلحة المصرية إثر خلافه مع

---

١ نفس المرجع، ص٢٧٨.

٢ قراءة في كتاب "الدور المصري في اليمن" المنشور في كتاب: ثورة ٢٦ سبتمبر دراسات وشهادات للتاريخ، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، بيروت، مكتبة الجماهير، ط١، ١٩٨٢، ص١١٤.

٣ عبد الله سعود القباع: العلاقات السعودية اليمنية، الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٩٢، ص(٢٢٦- ٢٢٧).

٤ البحث عن الذات: القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨، ص٢١١.

٥ شاهد على حرب اليمن: القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٤، ص٥٥.

الرئيس عبد الناصر، ولهذا فقد حاول كسب رفاقه العسكريين المناصرين له بمنحهم امتيازات كبيرة.

ومما سبق ذكره من سلبيات لا يمكن بحال أن تقلل من أهمية الدور المصري في اليمن، وهذا ما يؤكده كل قادة الثورة في شمال اليمن وجنوبه.. وفي هذا الصدد، يؤكد "علي ناصر محمد" الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، ورئيس مجلس الوزراء - سابقاً: "إن شعبنا اليمني بأجمعه لن ينسى مدى التاريخ أن ثورته لم تكن لتقف على قدميها أسبوعاً واحداً، لولا الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، والشعب المصري الشقيق[1]".

ويرى الباحث أن الآراء النقدية السابقة هي وجهة نظر أشخاص، كما أن الأخطاء التي مورست هي أخطاء شخصية للمسؤولين وليس في هدف القيادة السياسية.. فالوجود المصري في اليمن، قد أفضى إلى تسيس القبيلة، وتغيير ملامحها البدوية. كما عملت مصر على بناء الإنسان اليمني في الجانب التعليمي والجانب العسكري، وساهمت في البناء والتعمير، والمواصلات والطرقات. وبالقدر الذي أسهمت مصر في بناء الثورة اليمنية، كان بالمقابل إسهام المملكة العربية السعودية في إجهاضها. وكما ساهمت مصر في تفجير الثورة في جنوب اليمن، ضد الاحتلال الإنجليزي، بالمقابل حاولت المملكة العربية السعودية وقف الانسحاب البريطاني من جنوب اليمن.

وفي تطور آخر للموقف اليمني السعودي، يشير أحد الباحثين السعوديين[2]، إلى أن اليمن أرسلت شبكة تخريبية تتكون من سبعة عشر مخرباً يمنياً للقيام بتفجيرات في المباني الحكومية والقصور الملكية وقد تم القبض عليهم في يناير ١٩٦٧، وقد أجريت لليمنيين محاكمات عبر إذاعة الرياض.

---

١ محمد علي الشهاري: المسار التاريخي للثورة اليمنية، مرجع سابق، ص٨٢.

٢ عبد العزيز المهنا: اليمن من النافذة، الرياض، مطابع دار الهلال للأوفست، ط١، ١٩٩١، ص٥٤.

ويرى "ديفيد سمايلي"[1] أن المملكة العربية السعودية، بدأت تدير ظهرها إلى الأمراء الملكيين متخذة من عناصر القوة الثالثة بديلاً عنهم، وكانت هناك مؤشرات على حركة في صفوف اتحادي قبائل حاشد وبكيل، للتوحد تحت قيادة "القوة الثالثة" وإذا ما كان مقدراً للملكيين الصمود في وجه كل تلك الضغوط فإن عليهم أن يستمروا في القتال.

في الوقت نفسه كانت صنعاء في الأسبوع الثالث من يناير ٦٧م، تحتفل في افتتاح المؤتمر الأول، لتنظيم "الاتحاد الشعبي الثوري" وأصدر المؤتمر قراراته المؤيدة للحكومة التي يترأسها الرئيس السلال، كما أكد المؤتمر العمل على تحقيق أهداف الاتحاد التي تستهدف عزة الشعب اليمني وتقدمه، ويؤيد المؤتمر الخطوات التي اتخذها الرئيس السلال، وطالب المؤتمر بتطوير القضاء الشرعي بما يتفق والشريعة الإسلامية الغراء، ويحفظ حقوق المواطنين والدولة. كما بارك المؤتمر الخطوات التي اتخذت لتنفيذ اتفاقيات التنسيق بين القاهرة وصنعاء في مختلف المجالات. ويدعو المؤتمر للمبادرة بتنسيق العمل الشعبي بين الاتحاد الشعبي الثوري، والاتحاد الاشتراكي العربي بمصر، والتلاحم بين الثورة اليمنية والثورة المصرية، والتنظيمات الشعبية الثورية بالدول العربية المتحررة من أجل الصالح القومي وتحقيق أهداف الأمة العربية[2].

وجاء في النص لمبادئ وأهداف التنظيم السياسي، تأييده للإجراءات الثورية، وإفساح المجال أمام قوى الشعب صاحبة المصلحة الأصلية.. ومقاومة عوامل التفرقة والشقاق، ومحاربة العنصرية والطائفية والحزبية. ومقاومة الرجعية المحلية والعربية.. وتلاحم القوى الثورية في وحدة النضال الثوري العربي، وفي مقدمة هذه القوى "الاتحاد الاشتراكي العربي"، في الجمهورية العربية المتحدة، والإستفادة منها. ومشاركة أبناء الشعب اليمني في الجنوب المحتل، في كفاحهم المسلح بقيادة

---

١ مهمة في الجزيرة العربية، مرجع سابق، ص١٦١.

٢ قرارات مؤتمر الإتحاد الشعبي الثوري، من مؤتمر الاتحاد الشعبي الثوري، صنعاء، منشورات وزارة الإعلام، فبراير ١٩٦٧.

جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، ضد الاستعمار البريطاني وعملائه. وطالب المؤتمرون باسترداد الأجزاء اليمنية المغتصبة في الشمال "نجران، وجيزان، وعسير" لليمن الأم[1].

وبعد ثلاثة أشهر من عقد المؤتمر للاتحاد الشعبي الثوري، بدأ تحرك سياسي باتجاه عقد مؤتمر مناوئ لمؤتمر صنعاء، وشكلت لجنة تحضيرية برئاسة "سنان أبو لحوم" لإعداد مؤتمر شعبي، عقد في الثالث من مارس ٦٧م، في منطقة "نهم"، وأكد المؤتمرون في "نهم" على شرعية لجنة المتابعة، المنبثقة عن مؤتمر "خمر"، والتي اعتمدت كأعلى سلطة في البلاد وفقاً لقراراته. وقرر المؤتمرون تكوين تنظيم سياسي مضاد أطلق على تسميته "الجبهة الثورية اليمنية" وتتحمل مسؤولية التحرير من السيطرة الأجنبية والتدخل الخارجي بكل صوره وأشكاله، على أن تنتخب القيادة العليا، والأمانة العامة للجبهة الثورية من بين أعضاء لجنة المتابعة وحكومة "خمر" وأعتبر المؤتمرون الجبهة الثورية الهيئة السياسية الشرعية المعبرة عن الإرادة الشعبية الممثلة لكل القطاعات والفئات اليمنية، وأكدوا على تمسكهم بشرعية المجلس الجمهوري وحكومة الفريق العمري، ورفضهم لحكومة السلال، باعتبارهم حكومة مفروضة، وحملوا الحكومتين المصرية والسعودية مسؤولية فرض الحرب في اليمن[2].

---

١ في حوار جرى بين الباحث و "محمد علي الشهاري" (أحد مؤسسي تنظيم الاتحاد الشعبي الثوري) إلى أنه كان يضم عناصر من فئات حزبية متعددة، وكان الاتجاه الناصري هو الأكثر غلبة وكان هدف الناصريين التمركز على مفاصل التنظيم، ويعتبر هذا التنظيم شبيهاً بالاتحاد الاشتراكي المصري، إلاّ أنه ولد ميتاً .. ولم يمارس أي نشاط يذكر.

ويتكون التنظيم من مؤتمر لجنة الاتحاد الشعبي للوحدة المحلية، ومؤتمر للناحية، (وهي مجموعة عزل - والعزلة تكون عدة قرى)، ولجنة للمحافظة، ومؤتمر وطني عام .. واللجنة المركزية، واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الشعبي الثوري للجمهورية".

٢ انظر: قرارات مؤتمر سبأ، منشورات "الجبهة الثورية اليمنية" .. صنعاء.

واعتبر المؤتمرون "الاتحاد الشعبي الثوري" تنظيم مزيف ومفروض من الخارج.. وأقر المؤتمرون تشكيل جيش يمني جديد مكون من "٣٠ ألف جندي، يسمى "جيش التحرير اليمني"[١].

وقدم "عبد الله بن حسين الأحمر" نيابة عن المؤتمر، مشروعاً للتسوية مكون من خمسة مطالب، على النحو التالي:

أولاً: تغير الوزارة الحالية التي يرأسها الرئيس عبد الله السلال.

ثانياً: إطلاق سراح الزعماء اليمنيين المعتقلين في القاهرة وإعادتهم إلى اليمن.

ثالثاً: السماح بعودة المنفيين الذين تأثروا بأحداث أغسطس ١٩٦٦ وإعادتهم إلى أعمالهم وصرف مرتباتهم.

رابعاً: إطلاق سراح السجناء السياسيين الموجودين في سجون صنعاء، وتعز، والحديدة، الذين اعتقلوا بعد أحداث أغسطس ١٩٦٦.

خامساً: استمرار المساعدات العسكرية التي تقدمها القيادة العربية للقوات اليمنية المرابطة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية[٢].

ويرى الباحث، أن مؤتمر "نهم" ما هو إلاّ حلقة ضمن سلسلة المؤتمرات التي ساهمت فيها "القوة الثالثة". واتخذ المؤتمرون قرارات سبق أن قتلت بحثاً وتكراراً، والشيء الذي لا مبرر له هو إضفاء الصفة الشرعية على القبائل، وإسقاطها عن الرئيس السلال وأنصاره.

وهكذا أضحت القبيلة تعد نفسها صاحبة الحق الفعلي في تشكيل الدولة، ومن خلالها وحدها يتم تكوين الجيش ليحمي سلطتها ونفوذها.. فهل يا ترى لو تساءل الرئيس السلال مع نفسه ذات يوم في استبقاء نظام الرهائن الذي فرضته الإمامة من قبل كقيد لتمرد وطموح القبائل.. هل كانت الأوضاع ستختلف عن ما

---

١ المرجع نفسه.

٢ سعيد أحمد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، عدن، المكتبة الوطنية، ط١، ١٩٩٢، ص٣٣٦.

هي عليها؟ يعتقد الباحث أن نظام الرهائن كان عمل وقائي لتلك الطموحات الديماغوجية القبلية.. إلاّ أن الثورة كانت تحمل بين يديها نوايا حسنة لكل أبناء اليمن، وكان قرار إلغاء الرهائن عمل ثوري، ومطلب جماهيري تقدمي.. لو مهد له عامين بعد الثورة، حتى يتم امتصاص المتغيرات التي جاءت بها الثورة.

وفي ٢٤ يناير ٦٧م، قامت حكومة صنعاء، بترحيل أعضاء لجنة السلام من الجانب السعودي بحجة اشتراكهم بالتآمر ضد الجمهورية العربية اليمنية[١].

وفي الحادي عشر من فبراير سحبت الجمهورية التونسية اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية بسبب عدم قدرة النظام بصنعاء في السيطرة الفعلية على أنحاء البلاد وتلا ذلك سحب الاعتراف الأردني بحكومة صنعاء في (٨ فبراير١٩٦٧)[٢].

وخلال الأشهر الأولى من عام ٦٧م تصاعدت أعمال التخريب والتفجيرات وخاصة في "تعز"، وفي ٢٥ أبريل ٦٧م اتهمت السلطات اليمنية الوكالة الأمريكية بتعز، بتدبير حادث انفجار أدى إلى مقتل يمني وجندي مصري، وقد اتضح أن وراء تلك الأعمال، قصد بها إرباك حكومة الرئيس السلال.

وألقت السلطات الأمنية القبض على موظفين من الوكالة الأمريكية (النقطة الرابعة)، وأمرت بترحيل "١٣٠ أميركياً"[٣].

من ناحية أخرى كانت اليمن تحتضن قيادة تنظيمية معارضة للنظام السياسي السعودي تسمى: "منظمة اتحاد الجزيرة العربية"، بزعامة (ناصر السعيد)، وكان له مكتب في صنعاء .. وقد أعلن مسؤوليته عن التفجيرات في مقر القيادة العسكرية الأمريكية في الرياض، ومبنى الأمن العام في الدمام وأجزاء من قصرين ملكيين وجزءاً من القاعدة الجوية في خميس مشيط. واعترفت المملكة

---

١ الأهرام: ١٩ فبراير ١٩٦٧.

٢ المرجع نفسه.

٣ سعيد أحمد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مرجع سابق، ص٣٢٣. انظر أيضاً: خديجة أحمد الهيصمي: العلاقات اليمنية السعودية ١٩٦٢- ١٩٨٠، القاهرة المطبعة السلفية، ط١، ١٩٨٧، ص٢٣٣.

السعودية بحوادث التفجيرات ونسبتها إلى عناصر يمنية تدربت على أيدي المخابرات المصرية .. وفي مارس ١٩٦٧م قامت السلطات السعودية بإعدام "سبعة عشر شخصاً من اليمنيين بتهمة القيام بتلك العمليات بدون محاكمة"[١].

واستنكرت حكومة صنعاء بشدة إعدام اليمنيين بهذه الطريقة. وأذاعت بياناً ذكرت فيه ذكريات المذابح القديمة، التي أسفرت عن اغتيال أكثر من ثلاثة آلاف مواطن يمني برئ وهم في طريقهم إلى بيت الله الحرام في منطقة (تنومه) ١٩٢٦م، وأوضح البيان السلوك العدواني المستشري داخل الأسرة الحاكمة السعودية، كما نوه البيان، إلى الدور السعودي العدواني منذ عام ١٩٣٤، عندما أقدمت المملكة العربية السعودية على احتلال الأراضي اليمنية (جيزان، ونجران، وعسير) والتآمر على حركة ١٩٤٨ و ١٩٥٥ في اليمن، ثم مؤامراتها الحالية ضد الثورة اليمنية، وأضاف البيان، بأن اليمن لن تقف متفرجة إزاء تصفية أبناءها الأبرار[٢].

وتقدمت اليمن بمذكرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تطلب فيها التحقيق في مذبحة (١٧ مواطن يمني). عمال مقيمين في الأراضي السعودية منذ عدة سنوات وطالبت المذكرة الأمانة العامة على إنقاذ آلاف اليمنيين المهاجرين، الذين يرزحون في المعتقلات السعودية ويواجهون صنوف العذاب، جزاء رفضهم الانضمام إلى المجندين الملكيين.

من جهة أخرى أعلنت منظمة "اتحاد شعب الجزيرة العربية" مسئوليتها الكاملة عن الأعمال المنسوبة إلى اليمنيين[٣].

وقد احتجت مصر بشدة على قيام حكومة الرياض بإعدام (١٧ يمني)، نسبت إليهم تفجيرات الألغام ونسف المنشآت داخل السعودية، وأصدر مجلس الأمة في مصر بياناً باسم الحكومة أوضح فيه إخفاق النظام السعودي في مواجهة السخط

---

١ جبران شامية: سجل العالم العربي، شؤون عربية، وثائق، أحداث، بيروت، دار الأبحاث والنشر، عام (١٩٦٧)، ص١٩٢.

٢ المرجع نفسه.

٣ الأهرام: ١٩٦٧/٣/٢٧.

الشعبي[1].

في الوقت نفسه، تحركت "منظمة اتحاد شعب الجزيرة العربية" بعد إعدام اليمنيين السبعة عشر، وأعلنت مسؤوليتها عن انفجارات جديدة وقعت في الرياض. كما أعلنت مسؤوليتها عن نسف منزل القائد "عبد العزيز سعود" بشحنة ضخمة من المتفجرات، كما نسفت سيارة وكيل القائد في داخل ساحة المخابرات العامة. وأكدت الانفجارات، أن التيار المعارض قوي الحركة .. وفي الأسبوع الأخير من شهر إبريل ٦٧م حدثت انفجارات عديدة شهدتها المدن السعودية، الأول في نجران .. وانفجاران آخران أمام البنك الأهلي التجاري في الرياض. وأعقب ذلك حملة اعتقالات جديدة بين اليمنيين.

وفشلت الحكومة السعودية في الوصول إلى أي أثر لرجال المقاومة الشعبية، فعمدت إلى أسلوب الانتقام من العمال اليمنيين في السعودية، وذلك لإقناع الرأي العام السعودي والعربي، أنها قد حققت قدراً من النجاح في الوصول إلى منظمي التفجيرات[2].

ومن نافلة القول: أن الإنفجارات أقلقت مضاجع آل سعود، وساد الشعور بالخوف من تسرب رياح الثورة اليمنية إلى داخل الرياض. وشعر الملك فيصل أن حكومته أصبحت على فوهة بركان شعبي .. وألقت الحكومة السعودية باللائمة على مصر. كان ذلك التوجس خوفاً من المد الثوري الناصري الذي تسرب إلى داخل القوات المسلحة، وكانت قيادة المعارضة، بزعامة "ناصر السعيد"، وهو قومي الاتجاه، فمثلت التفجيرات تحدياً لسياسة الملك فيصل وإدارته. وألصقت التهمة بعمال يمنيين لا حول لهم ولا قوة.

وبدأت حكومة الرياض تقوم بترحيل القوى العاملة في السعودية.. وتوجه الرئيس عبد الله السلال، بنداء إلى المهاجرين اليمنيين في المملكة العربية السعودية، يدعوهم إلى العودة إلى وطنهم اليمن وشاركت إذاعة صنعاء بالأهازيج

---

١ خديجة أحمد الهيصمي: مرجع سابق، ص٢٢٩.

٢ الأهرام: ١٩٦٧/٤/٢٣.

والأغاني الشعبية المشوقة بعودة المهاجرين إلى وطنهم[1].

وتشير جريدة "أخبار اليوم[2]" إلى أن إعدام اليمنيين السبعة عشر، أوجد في نفوس الشعب السعودي سخطاً كبيراً. وكان الملك سعود ـ المخلوع ـ قد أصدر من منفاه بالقاهرة، بياناً شديد اللهجة ضد أخاه الملك فيصل، وقوبل البيان باهتمام شديد في مختلف الدوائر التي تبحث الآن مصير العرش السعودي، كما أن اتصالات واسعة النطاق جرت بين الأمراء المؤيدين للملك سعود، وكل القوى الوطنية المعارضة على أساس إصدار دستور، وتشكيل مجلس نيابي منتخب، وحكومة مسؤولة أمام المجلس، والاعتراف بالجمهورية اليمنية، وتصفية الوجود الاستعماري في السعودية، وإعادتها إلى نطاق العمل العربي الموحد.

وتضيف الصحيفة، إلى أنه بعد الإطاحة بالملك سعود، انقسم الأمراء السعوديون بين مؤيدين للملك سعود وبين معارضين، وتوسع الانقسام إلى عدة كتل تتصارع على العرش والحكم وهي:

١. كتلة الأمير خالد بن عبد العزيز، ولي العهد، ويؤيدها "الإنجليز" على أساس تنفيذ الخطط البريطانية في الجنوب المحتل.

٢. كتلة الأمير فهد بن عبد العزيز، وتؤيدها أمريكا، وشركة "أرامكو الأمريكية" وتضم الأمراء سلطان وعبد الرحمن، وسلمان.. وتسيطر على عدة مراكز هامة بواسطة أخوالهم، آل السديري، الذين يتولون حكم "جدة، وتبوك، والجوف، ونجران "وتربطهم بالمصالح الأمريكية علاقات وثيقة".

٣. كتلة الأمير عبد الله بن عبد العزيز، رئيس الحرس الوطني.

---

١ كان أبرز الفنانين الذين دعوا إلى عودة المهاجرين بأغاني مشوقة، هو "محمد مرشد ناجي" وكان من تلك الأغاني: "ومطلعها

بالله عليك يا طير يا رمادي صف الجناح وردني بلادي

٢ أخبار اليوم: العدد ١١٦٨، ذي الحجة ١٣٨٦هـ، الموافق ٢٥ مارس ١٩٦٧.

ويرى قادة تنظيم "اتحاد شعب الجزيرة العربية" أن القضية الرئيسية كانت قد أصبحت هي حماية وحدة الجزيرة العربية.. فإن بعض الاتجاهات تحاول استغلال الكراهية المتزايدة لحكم فيصل، في إثارة النعرات الإقليمية وخاصة بالحجاز، الأمر الذي تنبه له "التنظيم" منذ البداية، وحرص على أن يضم إليه تشكيلات ممثلين لكل القبائل والأقاليم.

وتضيف الصحيفة إلى أن بيان تنظيم اتحاد شعب الجزيرة، تضمن تحذيراً من أي محاولة إنفصالية ولوحظ أن الإجراءات الإرهابية ازدادت بعد امتداد الثورة إلى أعمال البترول في المنطقة الشرقية من الحجاز وانضمام القبائل وتجمعات الطلبة والموظفين إلى الثوار.

كما أن إعدام اليمنيين الأبرياء في موسم الحج والشهر الحرام أحدث سخطاً شديداً لدى جميع الفئات في كل الأقاليم.

من جهة أخرى أشارت "أخبار اليوم"[1] إلى أن "أوثانت" الأمين العام للأمم المتحدة، سلم لمندوب السعودية عدة رسائل احتجاج من هيئات عربية مختلفة تستنكر إعدام اليمنيين السبعة عشر في شهر مارس، وطلب منه أن يرد على الرسائل قبل تحويلها إلى لجنة حقوق الإنسان.

ورد مندوب السعودية في رسالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بالنفي يؤكد أنه سوف يبلغ دولته بذلك.

وأقلقت الإنفجارات في الأراضي السعودية الملك فيصل، واستغل الملك سعود ـ المخلوع ـ الأحداث المتفجرة في السعودية، وعقد العزم على الذهاب إلى اليمن، ووصل صنعاء في ٢٣ أبريل ٦٧م، وقد رافقه في رحلته عبد الحكيم عامر، وأنور السادات، وشمس بدران وزير الحربية[2].

وعند وصوله، أعلن من صنعاء، اعترافه بالجمهورية العربية اليمنية، وأبدى

---

١ أخبار اليوم: العدد ١١٦٩، الموافق (١ أبريل ١٩٦٧م).

٢ جريدة الجمهورية ٢٤ ابريل ١٩٦٧.

تعاطفه المبدئي مع النظام الجمهوري، وقدم معونة مالية لحكومة صنعاء قدرها "مليون دولار"[1].

وفي لقاء أخبار اليوم[2]، مع الملك سعود، صرح بأنه لا يعترف بفيصل ملكاً شرعياً للمملكة العربية السعودية، واستنكر بشدة استخدام المرتزقة لضرب الحركات التحررية، ولا شك في أن استخدام هؤلاء المرتزقة، والاستعانة بهم لمحاربة المد الثوري في اليمن، وفي الجنوب العربي المحتل، لدليل واضح على إفلاس هؤلاء الحكام.. كما أنه في الوقت نفسه دليل على عدم وجود سند شعبي يعتمدون عليه.

وألقى "سعود" خطاباً أمام جمع غفير من الجماهير اليمنيين، استنكر فيه المذابح التي راح ضحيتها سبعة عشر يمنياً من العمال المغتربين في السعودية. كما أكد في خطابه إصراره على المطالبة بعرش المملكة السعودية، وأعلن أنه لم يتنازل عن العرش .. وأن تركه المملكة لم يكن خوفاً على نفسه وإنما الابتعاد عن الفتنة التي قد لا يحمد عقباها.

وذكر أيضاً في خطابه دعوته للمغرر بهم من المتمردين العودة إلى حظيرة الثورة اليمنية.

وغادر سعود اليمن في ٢٥ أبريل ٦٧م، عائداً إلى مصر. بعد أن قرر أن يترك ابنيه خالد ومنصور، في صعدة شمال اليمن، قرب حدود السعودية، ليؤثرا على الملكيين، ويضعفا الموقف الداخلي في السعودية[3].

وفي مصر حاول "سعود" استعادة عرشه عن طريق إثارة بعض القبائل السعودية المتعاطفة معه وقيامها بأعمال التمرد على السلطة الحاكمة في الرياض، بواسطة أسلحة "مصرية" وذهب سعود[1].

---

١ سعيد أحمد الجناحي: مرجع سابق، ص٣٣٧.

٢ أخبار اليوم: العدد ١١٦٩، الموافق (أبريل ١٩٦٧).

٣ أحمد حمروش: عبد الناصر والعرب، جـ٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٦٧، ص٢٥٦.

وفي يونيو ٦٧م اندلعت الحرب العربية ـ الإسرائيلية، وانعكست أحداثها في مصر على الأحداث العسكرية في اليمن، حيث اجتمعت معظم القبائل اليمنية في صنعاء. وأعلنت ولاءها للرئيس السلال. كما دخلت إلى صنعاء قوة من القبائل المسلحة برئاسة "عبدالله بن حسين الأحمر" حيث أعلنت دعمها لمصر، وتم إرسال تلك القوة القبلية إلى محافظة "حجة" لاستبدالها بالقوات المصرية المنسحبة[٢].

من ناحية أخرى استغلت القبائل المتمردة والمناصرة للإمام البدر ـ المخلوع ـ أحداث حرب يونيو ٦٧م وقاموا بهجمات ضد المواقع الجمهورية، واستطاعوا الوصول نحو "حرض" واحتلالها، وكذا "ميدي" ومحاصرة "اللحية"، وفي الناحية الشرقية تمكنوا من احتلال منطقة "حريب" ومأرب، بعد أن اضطر الجنود المصريون إلى الانسحاب منها[٣].

ويرى "جريجري جويس"[٤] إلى أن الحل الذي فشل فيه الملك فيصل في إيجاده في المعركة أو على مائدة المفاوضات، فقد جاء أخيراً من الخارج متمثلاً في هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧، التي جعلت موقف مصر في اليمن غير محتمل البقاء وأبدت المملكة العربية السعودية، استعدادها لتقديم المعونات المالية لمصر بعد الهزيمة، كان مقابل ذلك الانسحاب العسكري المصري من اليمن.

وفي السادس من يونيو ٦٧م، تمكنت القوات الجمهورية، فك الحصار عن منطقة "اللحية"، واستولت على حرض وميدي، أما حجة، فقد سقطت بأيدي الملكيين على الرغم من حدوث معركة استمرت ثلاثة أيام، كما ظلت مأرب. و"حريب" أيضاً تحت سيطرة القوات الملكية[٥]. وبعد هذه الحملات توقف القتال في

---

١ جبران شامية: وثائق، أحداث، مرجع سابق، عام ١٩٦٧، ص٢٦٠.

٢ الأهرام: ٩ يونيه ١٩٦٧، العدد ٢٩٤٠٠.

٣ سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ١٨٣٩ - ١٩٦٧، بيروت، ١٩٧٧، ص٢٦٣.

٤ العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل - الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية، ترجمة: سامية الشامي، وطلعت غنيم حسن، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٣، ص١١٦.

٥ خديجة أحمد الهيصمي: مرجع سابق، ص٢٣٦.

اليمن، نتيجة الاتفاق الثنائي بين عبد الناصر، وفيصل، وبدأ عبد الناصر، يفكر جدياً في سحب قواته من اليمن، وكان السلال غير مقتنع بالانسحاب لعدة أسباب منها أن الجيش اليمني كان لا يزال ضعيف العدد والعدة، ولذلك أرسل السلال نائبه عبد الله جزيلان، على رأس وفد كبير إلى موسكو بغرض الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية مباشرة. وأرسل الاتحاد السوفييتي بعثة عسكرية لدراسة طلبات القيادة السياسية في صنعاء[1].

وفي الأول من أغسطس ٦٧م عقد وزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم اجتماعاً تمهيدياً لعقد قمة عربية بالسودان للتباحث في إزالة العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية. وتقدمت باقتراح إحياء اتفاق "جدة" وإحالة أية خلافات متعلقة بتفسير هذا الإتفاق، إلى التحكيم أمام لجنة عربية ثلاثية[2].

والواضح من هذه المبادرة أن مصر كانت تريد الخروج بأية وسيلة من المأزق الذي وقعت فيه بعد حرب يونيو، وأن تضع حداً للأزمة اليمنية قبل انسحابها نهائياً من اليمن. وقد رفض السلال اتفاقية جدة مرة أخرى، وأعلن أنه والشعب اليمني بأكمله لا يرضَ عن الجمهورية بديلاً[3].

وتشير جريدة الشروق[4] - السعودية، أن محمد بن الحسين، نائب الإمام البدر، أعلن أن الحل العملي هو إجراء استفتاء شعبي بعد الانسحاب المصري، يتم من خلال الاستفتاء اختيار النظام الذي يرتضيه الشعب.. "كما اعتبر البدر، اتفاقية جدة لاغية، وأن عبد الناصر، كان السبب في تجميد الاتفاقية وعدم تنفيذها في حينها. وبذلك رفضت الأطراف المتنازعة إحياء اتفاقية جدة، ومبادرة عبد الناصر، ونتيجة لفشل المبادرة التي تقدمت بها مصر، أعلن رئيس وزراء السودان في ٢٤ أغسطس ٦٧م بمشروع مصالحة بإنهاء حالة الحرب في اليمن وقرر الملك فيصل

---

١ سلطان ناجي: مرجع سابق، ص٢٣٧.

٢ الأهرام: ٢ أغسطس١٩٦٧.

٣ سلطان ناجي: مرجع سابق، ص٢٣٧.

٤ الشروق - السعودية: (٢٠ أغسطس ١٩٦٧). نقلاً عن: جبران شامية، مرجع سابق، ١٩٦٧، ص٦٣٠.

والرئيس عبد الناصر مناقشة المقترح في اجتماع مؤتمر القمة الذي انعقد في الفترة من ٢٩ أغسطس وحتى ٣١ منه.

وفي الاجتماع الذي عقد بمنزل رئيس الوزراء السوداني أثناء قمة الخرطوم، أبدى عبد الناصر مخاوفه من عودة "بيت حميد الدين" إلى الحكم في اليمن، بعد انسحاب القوات المصرية منها، إلاّ أن الملك فيصل طمأن عبد الناصر، بالقول: "يا عزيزي جمال.. إن عائلة بيت حميد الدين، كانت عدوة لي منذ أربعين عاماً وهي ليست عدوتك أنت". وأضاف الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي، بأن بيت حميد الدين، لن يعودوا إلى السلطة[١].

وجاء في مقترحات رئيس وزراء السودان، التي تدعو إلى إحلال السلام في اليمن وعودة العلاقات بين مصر والسعودية، إجراء استفتاء شعبي في اختيار نظام الحكم في اليمن. لكن الرئيس السلال، رفضها واعتبر ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية لليمن، وتهديداً لسيادتها واستقلالها[٢]. وقرر الوفد اليمني الاعتصام في جناحه المعد له في فندق السودان احتجاجاً على مقترحات السودان وقاطع الوفد الاجتماعات المتبقية للمؤتمرين.

وبعث الرئيس جمال عبد الناصر إلى الرئيس السلال، ممثله الشخصي يشرح له ما تم الاتفاق عليه مع الملك فيصل، وقد رد عليه الرئيس السلال: "إنكم لا تفهمون السعوديين، فنحن نعرف آل سعود جيداً وحياتنا كجيران معهم تجربة طويلة متصلة ومعارك متصلة معهم دائماً ولذلك فإننا نعرف النتائج لما تم الاتفاق عليه ونعرف أهداف الحكم السعودي جيداً فهم لن يتأخروا لحظة واحدة عن بذل كل ما يستطيعون لإحداث تغيير في اليمن لتدخل في دائرة نفوذهم[٣]".

---

١ جريجري جويس: مرجع سابق، ص١١٦.

٢ بطرس بطرس غالي: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٧، ص١٢٥.

٣ عبدالله الثور: ثورة اليمن ١٩٤٨- ١٩٦٨، القاهرة، دار الهنا للطباعة، ١٩٦٨، ص١٨١.

ثم اجتمع الرئيس السلال مع الرئيس جمال عبد الناصر، ودار حوار ساخن بينهما، أسفر إلى عدم قناعة الوفد اليمني برئاسة السلال، حول الانسحاب المصري، وحوار المصالحة[1].

وقد أسفر الموقف عن رفض الجمهوريين لاتفاقية الخرطوم واعتبروا الاعتراف باستمرار بقاء النظام الجمهوري شرط أساسي لأية مفاوضات أما الملكيين فاعتبروا الاتفاق خطوة في الطريق إلى العودة واستعادة النظام السابق.

وتضمن اتفاق الخرطوم المفاهيم التالية:-

أولاً: الاتفاق على تكوين لجنة ثلاثية تكون مهمتها معالجة الأزمة اليمنية، وتتكون من ثلاث دول عربية تختار المملكة العربية السعودية أحد أعضائها، وتختار الجمهورية العربية المتحدة، العضو الثاني، ويتم اختيار العضو الثالث، من قبل وزراء خارجية الدول العربية.

ثانياً: تقوم هذه اللجنة بوضع خطة لضمان انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة، من اليمن وسيادته. كما يتم وقف المساعدات العسكرية المقدمة إلى القوى الملكية من المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: تحرص هذه اللجنة على تقريب وجهات النظر بين فرقاء النزاع من اليمنيين، ودعم استقلال اليمن وسيادته.

رابعاً: تقوم اللجنة بمساعي استكمال التفاهم بين كل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في كل ما يتعلق من المشكلات أو المصاعب أو العقبات التي تعترض تحقيق مهمتها[2].

---

١ نفس المرجع: ص(١٨١- ١٨٣): ويشير المرجع إلى الحوار الذي جرى بين الرئيس السلال والرئيس جمال عبد الناصر، حيث سأل عبد الناصر السلال عن سبب إحجامه عن المشاركة في الحوار، وعن رفضه لانسحاب الجيش المصري، وقد رد السلال، باختصار، نحن لا نرفض الانسحاب ولكن إلى أن نكون قادرين على الوقوف على أقدامنا..".

٢ بطرس بطرس غالي: مرجع سابق، ص١٢٦.

وقد اختارت المملكة السعودية لعضوية اللجنة "المغرب" بينما اختارت الجمهورية العربية المتحدة "العراق"، واتفقت الدولتان على أن تكون السودان هي العضو الثالث[1]. ووقف الرئيس السلال، ضد اتفاقية الخرطوم، وأصدر بياناً، جاء فيه: أن الجمهورية العربية اليمنية لا تقبل بأي حال من الأحوال كل ما من شأنه أن يمس استقلال وسيادة اليمن. كما أشار البيان إلى أن "اتفاقية جدة" عقدت بين دولتين عربيتين هما المملكة السعودية والجمهورية العربية المتحدة، ولم تكن الجمهورية العربية اليمنية طرفاً في تلك الاتفاقية، لذلك فإننا لن ولم نلتزم بها. وأن ما يقال عن استثناء بطلب من شعبنا يعتبر تدخلاً سافراً في استقلالنا، ومخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي. وأن الشعب اليمني متمسك باتفاقية التنسيق والدفاع المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة واعتبارهما ساريتي المفعول[2].

وعقدت في العاصمة صنعاء اجتماعات ومهرجانات ومسيرات مؤيدة لقرارات الرئيس السلال بعدم الاعتراف بالاتفاقية، وطالب المتظاهرون بتسليح الشعب، وتشكيل "فرق المقاومة الشعبية"[3].

وفي الثاني من أكتوبر ٦٧م، وصل إلى صنعاء أعضاء اللجنة الثلاثية لإجراء المشاورات مع الرئيس السلال وأنصاره ومعارضيه، بما في ذلك مشايخ القبائل وقوبل أعضاء اللجنة بمسيرات ومظاهرات الاحتجاج ضد اتفاقية الخرطوم ووصول اللجنة إلى صنعاء. ورفض السلال وأعضاء حكومته مقابلة اللجنة[4].

---

١ أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن ١٩٦٢- ١٩٦٧، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨١، ص٢٣٧.

٢ عبدالله الثور: ثورة اليمن، مرجع سابق، ص١٨٢.

٣ إيلينا جولوبوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص٩٣.

٤ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٩٣؛ ويضيف المرجع إلى أنه رغم الاحتجاجات الرسمية والشعبية، فاللجنة الثلاثية باشرت أعمالها وعقدت اللقاءات مع ممثلي الملكيين واتحاد القوى الشعبية في بيروت، والجمهوريين اليمنيين المتواجدين في القاهرة تحت الإقامة الجبرية منذ سبتمبر ١٩٦٦. وطالبت اللجنة بعودة المحتجزين في القاهرة إلى صنعاء.

ويمكن القول أن مصير السلال السياسي قد تقرر منذ هذا الوقت، وقد حدد السلال موقفه في خطاب شديد اللهجة، وجهه إلى الجماهير، حيث أكد أنه ليس: "في إمكان الدبابات ولا المدرعات إرعابنا وإرهابنا"[1] إشارة منه إلى الموقف المصري.

كان الرئيس السلال، لا يثق بتأكيدات الجانب السعودي بوقف مساعداته للملكيين. وكان محقاً، فقد التزمت مصر بالاتفاق من جهتها، بينما كان الجانب السعودي، يعد العدة إعداداً مكثفاً مع الملكيين من النواحي العسكرية والمالية .. وكانت السعودية تدرك أن اقتصاد النظام الجمهوري اليمني يعتمد على الإمكانيات المحدودة التي كانت تقدمها مصر، إضافة إلى حوالات المغتربين العاملين في المملكة السعودية، وحتى بداية ١٩٦٧ كانت تتم عن طريق مكاتب "شولق ـ في السعودية"، ومكاتب البنك اليمني للإنشاء والتعمير والمغتربين في عدن[2].

وكان الانسحاب المصري يعد بداية حصار اقتصادي ضد اليمن الجمهوري "فقد اتخذت السعودية إجراءات صارمة لوقف التحويلات إلى اليمن، وأغلقت مكاتب شولق ـ وشولق كان أكبر صراف يمني يحمل الجنسية السعودية وكانت تتم التحويلات عن طريقه "وكان لمصر دور رئيسي بالنسبة للوضع المالي وموازنة الدولة من خلال الاتفاقيات التي كان آخرها اتفاقية التسوية المالية بين الجمهوريتين المصرية واليمنية، تقدم مصر بموجبها الدعم والإنفاق على الجانب العسكري بما فيه شؤون القبائل وتموين العمليات العسكرية ويتحمل الجانب المصري كل النفقات وخاصة بدل السفر اليومي للوافدين، والتي تقدر ما بين (٣ـ٦) جنيه إسترليني للفرد يومياً، وقدر حجم الإنفاق أثناء الوجود المصري (١٢٠مليون) جنيه مصري، و٥٠ مليون جنيه استرليني، كما وأن مصر كانت تمنح البنك اليمنى (١٥٠) ألف جنيه استرليني حر في البنك اليمني، يدفع للقوات المصرية بالريال إضافة إلى تصدير السلع الاستهلاكية بكميات كبيرة وحصيلتها تخصص

---

١ محمد علي الشهاري: المسار التاريخي للثورة اليمنية، مرجع سابق، ص٩٣.

٢ سعيد أحمد الجناحي: مرجع سابق، ص٤٣٤.

للإنفاق على القوات المسلحة. كان مثل ذلك الدعم المالي يدعم ميزانية الحكومة اليمنية ويساعدها على تغطية الاستيراد للمواد الضرورية[1]".

ومن الملاحظ أن الانسحاب المصري من اليمن قرار اتفق عليه في مؤتمر الخرطوم، وإن كانت المملكة العربية السعودية تعد ذلك انتصاراً لمطالبها، لكن المنظور السياسي المصري كان يرى أن من أهم أسباب هزيمة يونيو ٦٧م هو سيادة بريطانيا على مضيق باب المندب والجزر الاستراتيجية القريبة منه، لذلك عمل عبد الناصر على دعم جبهة التحرير في جنوب اليمن من أجل الاستقلال والسيطرة على مدخل البحر الأحمر، والجزر التي تقع على مقربة من باب المندب. لتضمن مصر في حروبها القادمة ضد إسرائيل التحكم العسكري في المضيق من خلال قوات عربية أو يمنية.

وخشيت بريطانيا أن يحقق عبد الناصر، انتصاره في جنوب اليمن، من خلال جبهة التحرير فخططت لضرب جبهة التحرير من خلال الجبهة القومية، واندلعت الحرب بين الجبهتين في شهر يوليو٦٧م، وكانت المواجهة العسكرية الحاسمة في منطقة "دار سعد" من ضواحي "عدن" ووجهت الجامعة العربية نداءاً إلى المتحاربين لوقف القتال، وأصدر عبد القوى مكاوي، وعبد اللطيف الشعبي ممثلاً الجبهتان بياناً في أواخر سبتمبر ٦٧م، أشارا فيه إلى شعورهما بالأسى لما حدث من مآسي نتيجة الصراع الدامي الذي دار في المنطقة ودعيا إلى وقف القتال[2].

في الوقت نفسه كانت صنعاء تعيش حالة مراجعه لقرار الرفض لقبول توصيات مؤتمر الخرطوم بشأن الأزمة اليمنية، وأعلن الرئيس عبد الله السلال، عن تشكيل لجنة مصالحة وطنية، وفوض عبد الرحمن الإرياني، بوضع قائمة بأسماء المشاركين في لجنة المصالحة.

---

١ نفس المرجع: ص٤٣٥.

٢ أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٢، ١٩٨٦، ص(٤٠٣- ٤٠٥)، انظر أيضاً: عبد القوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، التجربة والخطأ. البديل المنشود، القاهرة، دار صوت العروبة اللبنانية، ١٩٨٧، ص١٥٨.

وفي أواخر أكتوبر بدأت لجنة المصالحة أعمالها في مدينة الحديدة وأعلن أعضاؤها عن المبادئ الجمهورية التي لا يمكن التفريط فيها[1].

وسيراً مع مقتضيات المصلحة العامة، ونزولاً عند رغبة لجنة المصالحة بين المعتدلين والراديكاليين الجمهوريين، فقد اتخذا الرئيس السلال قراراً يقضي بإنشاء مجلس شورى يكون مسؤولاً عن إعداد وصياغة مشروع الميثاق الوطني الوثيقة التي يحدد فيها المهام الأساسية والأهداف لسياسة البلاد .. كما اتفق على تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة السلال وشغل فيها في الوقت نفسه منصب وزير الخارجية، وتنفيذاً لشروط اتفاقية الخرطوم بدأ انسحاب القوات المصرية من اليمن بما في ذلك الحرس الخاص للرئيس السلال[2].

وعقدت في صنعاء المؤتمرات والمهرجانات التي طالبت بتسليح الشعب وتشكيل "فرق المقاومة الشعبية[3]. للدفاع عن الثورة وأهدافها.

ووصل إلى صنعاء اللواء عبد القادر حسن، قائد القوات العربية في اليمن، بعد أن قضى عدة أيام في القاهرة في مهمة تتعلق بتنفيذ البند الثاني من اتفاقية الخرطوم ـ سبق الإشارة إليه ـ وقد تحدد منتصف سبتمبر ٦٧م موعداً لإتمام انسحاب كل القوات المصرية في اليمن. وترتب على ذلك: إعلان المملكة العربية السعودية ووقف مساعداتها العسكرية للملكيين[4].

وفي الثالث من اكتوبر ٦٧م وصلت إلى صنعاء لجنة مؤلفة من بعض وزراء خارجية الدول العربية المختارة لتمثيلها في لجنة تقصي الحقائق. وخرجت الجماهير من صنعاء في مظاهرة صاخبة توجهت نحو مقر القيادة المصرية، ونددت بالتدخل السعودي، كما ترفض قبول أعمال اللجنة. وأطلقت أعيرة نارية في الهواء، فظنه المصريون موجهاً إليهم، وظنه المتظاهرون موجهاً إليهم من المصريين، وأطلقت

---

١ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص٩٥.

٢ نفس المرجع: ص٩٥.

٣ نفس المرجع: ص٩٣.

٤ خديجة أحمد الهيصمي: مرجع سابق، ص٢٣٩.

العيارات النارية وتتابعت من الجهتين وسقط سبعة عشر ما بين قتيل وجريح من الجانبين[1]. وألقيت المسؤولية على وكيل وزارة الداخلية "عبد القادر الخطري" وزج به في السجن لعدم قدرته على وقف المتظاهرين[2].

ولم تستمر اللجنة في صنعاء غير بضع ساعات وعادت في اليوم نفسه إلى القاهرة وفي اليوم نفسه طلبت اللجنة من الرئيس جمال عبد الناصر، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين اليمنيين في القاهرة[3].

من جهة أخرى أصدرت كل من حركة القوميين العرب، واتحاد الشباب اليمني الديمقراطي واتحاد عمال اليمن، واتحاد الطلاب، بياناً مشتركاً، أكدوا فيه وحدة موقفهم تجاه اللجنة الثلاثية وتجاه مجريات الأحداث، كما أضاف البيان، أن اللجنة الثلاثية التي تعمل على تنفيذ الاتفاقية من جانب واحد هو فتح المجال للقوات السعودية التي اقتربت إلى الحدود، وإبعاد القوات العربية[4].

وفي التاسع من شهر أكتوبر ٦٧م أعلنت مصادر مصرية مسؤولة في الحديدة إخلاء صنعاء ونقل القيادة المصرية خارجها. وفي العاشر من أكتوبر انسحبت القوات المصرية من تعز[5].

وفي الرابع عشر من أكتوبر وجه الرئيس السلال دعوته إلى المحتجزين بالقاهرة بالعودة إلى البلاد للمشاركة في حل المسؤولية، كما أعلن في الوقت نفسه عن استعداده للمصالحة مع المملكة العربية السعودية[6].

---

١ عبد الرحيم عبد الرحمن السبلاني: دفاع الأسود عن أرض الجدود، القاهرة، دار التوفيقية، ط١، ١٩٨٠، ص٢٠١.

٢ نفس المرجع: ص٢٠١.

٣ نفس المرجع: ص٢٠١.

٤ محمد علي الشهاري: المرجع السابق، ص٣٠٤.

٥ نفس المرجع: ص٢٠٤.

٦ المصدر نفسه: ص٣٠٤.

وفي الأسبوع الأخير من أكتوبر ٦٧م أعلنت مصادر رسمية ـ يمنية ـ أن كافة القوات المصرية في اليمن قد تجمعت في "الحديدة"، بعد أن أخلت جميع مواقعها في اليمن[١].

في أواخر أكتوبر ٦٧م وصل إلى "الحديدة" أربعون شخصاً من الشخصيات السياسية والعسكرية برئاسة القاضي "عبد الرحمن الإرياني" ممن كانوا تحت الإقامة الجبرية في القاهرة. وفي الحديدة عقدت جلسة حوار ومصارحة بينهم وبين الرئيس السلال. واتهموه بأنه وراء حجزهم في القاهرة. ورفضوا كل الآراء التي طرحها، وشعر السلال أن النية مبيته لإقصائه[٢].

وفي الثاني من نوفمبر ٦٧م غادر الرئيس عبد الله السلال، صنعاء متجهاً إلى القاهرة، بهدف السعي لدى مصر لاستمرار دعم الثورة اليمنية. في الوقت نفسه كان من المقرر له السفر إلى موسكو، بعد زيارته للعراق، بهدف الحصول على دعم عسكري بعد انسحاب القوات المصرية من اليمن[٣].

ويشير "سعيد الجناحي"[٤] إلى أنه عند مغادرة الرئيس السلال صنعاء، ترك رسالة للقاضي الإرياني، يطلب منه فيها أن يحل محله هو ومحمد علي عثمان .. ونصت الرسالة، أنه غادر الوطن وأنه واعٍ باستعدادات تجري لوقوع انقلاب وأوضح أنه: "اتخذ القرار ليجنب اليمن ويلات صدام دموي بين أنصاره ومعارضيه" .. ومن المرجح أن السلال كان يتنبأ بحدوث انقلاب عقب سفره، وخاصة بعد عودة المحتجزين من القاهرة.

قضت خطة الانقلاب بأن يقوم الجيش اليمني بحماية صنعاء، وأن تبقى القبائل المؤيدة للانقلاب خارج صنعاء، وتتحمل مسؤولية التصدي لأية مقاومة أو مواجهة

---

١ المصدر نفسه: ص٢٠٥.

٢ سعيد أحمد الجناحي: مرجع سابق، ص٣٤٧.

٣ يحيى مصلح: ذكريات محارب.(الكتاب الثاني)، حصار صنعاء، شهادة للتاريخ، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٩٩٢، ص٣٥. انظر أيضاً: منصور الزنداني: مرجع سابق، ص١٤٠.

٤ الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة: مرجع سابق، ص(٣٤٧- ٣٤٨).

من قبل القبائل المتمردة والمؤيدة للإمام البدر للتسلل من الشمال، ويقوم مندوبون من أنصار الانقلاب، بالسفر إلى المدن الخاضعة للنظام الجمهوري للسيطرة على الموقف وشرح أهداف الانقلاب عند نجاحه.[1] وفي مساء اليوم الرابع نوفمبر ٦٧م بدأ تنفيذ خطة الانقلاب. وكان السلال قد غادر القاهرة إلى بغداد. وفي صباح الخامس من نوفمبر أعلن راديو صنعاء، إقالة الرئيس عبدالله السلال، من جميع مناصبه، وقيام مجلس جمهوري[2]. كما أعلن عن تشكيل حكومة برئاسة "محسن العيني". وأعلن البيان الأول للنظام الجديد السعي نحو تصحيح الأوضاع والمصالحة مع الأشقاء والأصدقاء، وخاصة مع المملكة العربية السعودية، والمصالحة مع الأطراف المعنية ـ الملكيين والمنشقين من القوى الثالثة ـ واستتباب الأمن والطمأنينة في ربوع اليمن والسلام لا الاستسلام[3].

ونشطت القوى الملكية بشكل محموم وبدأت تجمع المرتزقة من خارج اليمن لمحاربة الثورة اليمنية .. لقد اعتبر الملكيون الانقلاب النوفمبري انشقاقاً داخل الصف الجمهوري، وأن النظام الجمهوري يعاني من تفكك وتدهور في الجانب العسكري، خاصة بعد اكتمال الانسحاب للقوات المصرية من اليمن في ٨ ديسمبر ١٩٦٧، والتي كانت تمثل درعاً واقياً للنظام الجمهوري، وكان تصور الدول المتعاطفة مع القوى الملكية أن النظام الجمهوري آيل للسقوط بعد عودة القوات المصرية من اليمن[4].

وقد شاركت وحدات الجيش الحديث كالمظلات والصاعقة في تنفيذ الانقلاب، حيث تم اقتحام بيت الرئيس عبد الله السلال، والاستيلاء على الإذاعة، وعلى وزارة الداخلية وغيرها من المؤسسات الحكومية[5].

---

١ منصور الزنداني: مرجع سابق، ص١٤٠.

٢ عبدالله الثور: مرجع سابق، ص١٨٤.

٣ نفس المرجع: ص١٨٤.

٤ منصور الزنداني: مرجع سابق، ص١٤٢.

٥ محمد علي الشهاري: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية، مرجع سابق، ص٣١٥.

وتم تشكيل مجلس جمهوري برئاسة "عبد الرحمن الإرياني"، وعضويه كل من محمد علي عثمان، وأحمد محمد نعمان". إلاّ أن النعمان بعث باستقالته من بيروت في ٢١ نوفمبر ٦٧م، وخلفه في المنصب "حسن العمري" في ١٨ ديسمبر ٦٧م .. واتهم قادة الانقلاب "الرئيس السلال - السابق - فيما بعد بأنه رفض تلبية مطالبهم بتوسيع قاعدة الحكم بتشكيل حكومة جديدة تضم كافة العناصر الوطنية، ومجلس جمهوري ومجلس للشورى ووضع برنامج للعمل الوطني، وأنه ماطل في تنفيذ ما اتفقوا عليه في النهاية من تشكيل مجلس استشاري من"عشرة أو اثنى عشر عضواً يقوم بمهمة المجلس الجمهوري ومجلس الشورى، على أن يختار السلال نصفهم وألمحوا إلى أنه تخلى طواعية عن الحكم بسفره إلى القاهرة دون أن يصدر قراراً بتشكيل هذا المجلس ومعه كل وزرائه ماعدا اثنين فقط، وبعد أن ترك رسالة للإرياني، يطلب منه فيها أن يحل محله، هو ومحمد علي عثمان أثناء غيابه[1].

وحرص الرئيس عبد الرحمن الإرياني، منذ البداية على إثبات حسن النية تجاه مصر، وتقدير دورها في اليمن، وبعث برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر في ٦ نوفمبر ٦٧م جاء فيها: ".. بعد صبر طويل على عبث السلال، والذي كان آخره أحداث الثالث من أكتوبر الذي ذهب ضحيتها إخوان أعزاء، وجللت وجه اليمن بالخزي والعار، قرر الشعب اليمني بكل فئاته خلع السلال من رئاسة الجمهورية، وتجريده من مناصبه الرسمية ورتبه العسكرية. ولقد قامت القوات المسلحة بالمهمة، بكل هدوء وسلام لم ترق قطرة دماء واحدة، ولقد تجاوب الشعب اليمني من أقصاه إلى أقصاه. ويهمني أن أؤكد لسيادتك حرص الجمهورية العربية اليمنية حكومة وشعباً على الاحتفاظ بأقوى العلاقات مع شعب وحكومة الجمهورية العربية المتحدة، والعمل على تأكيد أواصر الصداقة بين الشعبين[2]".

انظر: يحي مصلح: مرجع سابق، ص(٣٧- ٣٨). يرى وهو أحد قادة الحركة النوفمبرية أنه لم يتم اقتحام بيت السلال.

١ أحمد يوسف: مرجع سابق، ص(٤٧٥- ٤٧٦).

٢ وجيه أبو ذكرى: مرجع سابق، ص١٩٢.

وأرسل "الإرياني" وفداً إلى اللواء عبد القادر حسن، قائد القوات العربية، لتقديم العزاء في وفاة المصريين في أحداث ٣ أكتوبر ١٩٦٧.

وفي أواخر نوفمبر أقيم وداع رسمي للقوات المسلحة المصرية في الحديدة، تحدث فيه الفريق حسن العمري شاكراً جهود القوات المصرية في مهامها في اليمن، وأضاف: "لقد أديتم رسالتكم في مساندة الثورة التي حققت للشعب اليمني آمالاً وأوجدت نظاماً ثورياً جمهورياً"[١].

وفي الثامن عشر من ديسمبر ٦٧م تلقت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية من ميناء الحديدة ما يفيد بأنه ابتداءً من الساعة الحادية عشرة صباحاً لم يعد لمصر أي جندي في اليمن، بعد أن تحركت آخر باخرة تقل آخر مجموعة من القوات المصرية في اليمن[٢].

ورحلت القوات المصرية تحمل معها ذكريات إيجابية، وكان لها أثر سلبي على النظام السعودي، تمثل ذلك بظهور معارضة داخلية أبرزها "منظمة" الاتحاد الشعبي للجزيرة العربية"، وظهور معارضة داخل المؤسسة العسكرية السعودية، تمثل ذلك بهروب طيارين سعوديين بطائراتهم العسكرية. إلى مصر .. كما أفرزت المعارضة السعودية عن انشقاق داخل الأسرة الحاكمة. ونادت هذه القوى بأجمعها بوقف التدخل السعودي في شؤون اليمن، وعبرت عن ذلك بأساليب متعددة منها إصدار بيانات ومنها تمثل بزعزعة الوضع عن طريق التفجيرات.

من جهة أخرى خلت حكومة "العيني" من أنصار السلال، وتشكلت من ممثلي "مجموعة خمر" وتضمن بيان رئيس مجلس الوزراء الخطوط العريضة لسياسة حكومته؛ العمل على تطبيع علاقتها مع المملكة العربية السعودية، وتسوية علاقتها مع الجمهورية العربية المتحدة. والتزمت في سياستها الداخلية، التنسيق مع مشايخ القبائل واللجنة الثلاثية .. كما أعلنت الحكومة عن عزمها في القريب

---

١ محمد علي الشهاري: مرجع سابق، ص٣١٦.

٢ الأهرام: (١٩٦٧/١٢/٩).

العاجل على إنشاء مجلس الشورى، وتشكيل مجلس للدفاع الوطني، كما أشار البيان إلى ضرورة تعزيز وتقوية الجيش الوطني[1].

وفي الأسبوع الثاني من نوفمبر، أجرى المجلس الجمهوري حواراً مع كبار المشايخ الملكيين لتسوية النزاع للقضية اليمنية، وأطلق جميع السجناء السياسيين، وتوصل الحوار إلى توقيع هدنة في ١٣ نوفمبر لوقف إطلاق النار[2]. إلاّ أن القيادة الملكية رفضت الهدنة والحديث عنها.

ويمكن القول أن انقلاب الخامس من نوفمبر، الذي باركته المملكة السعودية سراً لأنه أقصى الراديكاليين عن السلطة، وجاء برجال يدعون للمصالحة علناً مع الملكيين، وعودة العلاقة مع النظام السعودي. ومع ذلك يعتبر انقلاب نوفمبر، حدث تاريخي هام في تاريخ العلاقات اليمنية السعودية. إلاّ أن التيار الملكي المدعوم من آل سعود، أصر على القفز على الحبال دون الرجوع إلى الترتيبات في المصالحة المتفق عليها ضمناً في دائرة النخبة النوفمبرية الجديدة. لذلك عمدت القوات الملكية إلى الاندفاع بكل قواها في الزحف نحو العاصمة صنعاء .. وبإمكانيات سعودية.

لقد كانت التصريحات المختلفة لحكومة نوفمبر الجديدة تتجه نحو خطب ود المملكة العربية السعودية، حيث أعلن عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري، أن حكومته ترغب في إقامة علاقات أخوية وحسن جوار مع السعودية. وقبل أن تعترف السعودية بالنظام الجمهوري عليها وقف تأييدها للقوى الملكية المعادية للجمهورية.

وتشير جريدة الأنوار ـ البيروتية[3] إلى إمكانية النظام الجمهوري الجديد قادر على صد أي هجوم يقوم به الملكيون .. والتزمت السعودية الصمت إزاء تصريحات

---

١ إيلينا جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص(٩٧- ٩٩).

٢ عبد الرحيم عبد الرحمن السبلاني: مرجع سابق، ص٢٠٦.

٣ الأنوار- اللبنانية: (١٩٦٧/١١/١٥).

حكومة الانقلاب الجديد في صنعاء إلاّ أن ذلك كان يوحي بانفراج في العلاقة بين البلدين، خاصة وأن الحكومة الجديدة أعلنت أن المصالحة الوطنية اليمنية لن تتم إلاّ من خلال جهود اللجنة الثلاثية التي تمسكت بها السعودية لحل المشكلة اليمنية.

إلاّ أن العلاقات ساءت أكثر بعد أسابيع من انسحاب القوات المصرية من اليمن بسبب اتهام حكومة صنعاء للمملكة السعودية بدعم الملكيين ضد حكومة صنعاء.

ومن نافلة القول أن عام ١٩٦٧م، كان حاسماً بكل معطياته سواءً على المستوى العربي أو على المستوى الإقليمي، من ذلك الحدث الكبير المتمثل بانسحاب بريطانيا من جنوب اليمن في ٣٠ نوفمبر ٦٧م[١]. ونجحت الجبهة القومية، في الانفراد بالسلطة،

---

١ عندما نسترجع تاريخ العلاقات القائمة بين دول الجوار بين بعضها ومنها الجزء الجنوبي من اليمن المحتل بدول الجوار منها المملكة العربية السعودية، منذ مطلع الخمسينيات .. ففي عام ١٩٥٠، حاولت السعودية استمالة قبائل المحميات البريطانية في جنوب اليمن، حرص الإمام أحمد، على إقناع البريطانيين لإبعاد السعوديين عنها. وفي أوائل عام ١٩٥٩ قام "محمد علي الجفري" مسؤول التحالف العربي الجنوبي- والذي كان منفياً من عدن- بزيارة للسعودية ومنحته السعودية معونات مالية لأنشطة التحالف .. وفي الفترة من عام ٦٢- ١٩٦٣، تم نقل قاعدة التحالف الجنوبي العربي إلى الرياض. وكان السعوديون حريصين على مساندة التحالف من أجل بقاء بريطانيا .. وفي عام ١٩٦٣ التقى ولي العهد السعودي "فيصل" بدبلوماسي بريطاني، وصرح له "بأنه يتمنى أن تستمر بريطانيا في عدن، لأن النظام الذي سيتبعها سيكون قاعدة لإنتشار الحركات المتطرفة والتأثير الشيوعي على شبه الجزيرة"؛ (انظر: جريجري جوبس: مرجع سابق، ص١١٧).

وفي يونيو ١٩٦٣، بدأ حزب التحالف العربي الجنوبي يتبع لهجة ثورية، ولذلك أوقف "فيصل" التمويل عن عدد من مشروعاته. وفي عام ١٩٦٤ عبر الملك فيصل بصراحة أمام زعماء الإتحاد الفيدرالي الجديد في ضرورة بقاءهم على الروابط الدفاعية مع بريطانيا التي ستمكنها من الاحتفاظ بقاعدة عدن، كما وعد الاتحاد الفيدرالي بمنحه مالية قدرها "٨٠ مليون ريال سعودي "بعد الاستقلال من أجل تطور البنية الأساسية للبلاد .. وفي مارس ١٩٦٦ اعترفت الجامعة العربية بجبهة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب الجنوب اليمني، فقطعت رابطة أبناء الجنوب العربي علاقتها بالقاهرة، واتجهت صوب السعودية، وفي مايو ١٩٦٦م أعلنت قيادة

وعزلت جبهة التحرير عن المشاركة بعد حرب ضروس اشترك فيها الجيش لصالح الجبهة القومية، مما رجح كفة الحرب لصالح الجبهة القومية[1].

خلاصة القول، إن المملكة العربية السعودية لعبت دوراً بارزاً في الحرب الأهلية اليمنية من خلال علاقات ارتبطت بينها وبين شخصيات اجتماعية مستقلة ومنهم مشايخ بعض أبرز القبائل اليمنية ومن خلالهم مارست نفوذها .. ولم تستخدم المملكة السعودية قوتها العسكرية لتحقيق أهدافها، ولكنها قامت بتمويل الجناح القبلي الموالي للإمام البدر عسكرياً ومالياً.

وكان للسعودية دور في تجنيد المرتزقة، منذ بداية مرحلة الصراع العسكري في الساحة اليمنية وحتى نهاية ١٩٦٧ .. ففي شهر مارس ٦٧م دفعت المملكة السعودية لمكتب "ليج" في بلجيكا مبالغ مالية كبيرة لإجراء عملية تدريب الجنود

الجمهورية العربية اليمنية بحظر نشاط "رابطة أبناء الجنوب العربي" على أراضي الجمهورية كتنظيم غير مرغوب فيه. (انظر: سعيد الجناحي: ص٣٠٩) وبعد أن أصبح "فيصل" ملكاً أعاد تخوفاته السابقة "هارولدويلسن" رئيس وزراء بريطانيا في مارس ٦٧م محاولاً إقناعه بسحب قرار بريطانيا من جنوب اليمن.

١ سعيد أحمد الجناحي: مرجع سابق: ص(٣٥١- ٣٥٣): ويشير إلى أنه في فترة المفاوضات بين الجبهة القومية وبريطانيا من ٢١ حتى ٢٨ نوفمبر ٦٧م، كانت مفاجأة وصول وفد بريطاني إلى جنيف مصطحباً معه "كمال أدهم" المستشار الأمني للملك فيصل، وطرح الوفد البريطاني أنه يجبذ أن يتم عقد لقاء بين وفد الجبهة القومية وبين كمال أدهم، وأن ذلك يخدم الجبهة القومية، وأن ذلك يمكنها من التفاهم مع الحكومة البريطانية .. وكان الأمر يتعلق بالاستقلال والعلاقات الثنائية بين النظام الجديد وحكومة المملكة العربية السعودية .. إلاّ أن وفد الجبهة القومية لم يكن مستعداً لإجراء لقاءات مع كمال أدهم، إلاّ بعد الاستقلال واعتراف المملكة العربية السعودية بالنظام الجديد.

وفي صباح التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٦٧م تم الإعلان عن القضايا التي تم الاتفاق عليها بين وفد الجبهة القومية برئاسة" قحطان محمد الشعبي" ووفد حكومة المملكة المتحدة "اللورد شاكلتني" الوزير بدون وزارة. واحتوت وثيقة الاتفاق على (١٧) بنداً قضت على إنهاء الاحتلال البريطاني وإحلال الاستقلال في جميع الإمارات التي كانت تحت الحماية البريطانية بما في ذلك "عدن". واتفق على تسمية الوضع الجديد، بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

المرتزقة الذين سيرحلون إلى السعودية للاشتراك في التحرش بالثورة اليمنية في معسكرات التدريب المخصصة لذلك[1].

وفي أغسطس ٦٧م صرح وزير خارجية النظام الجمهوري لمجلة روز اليوسف[2]: "إننا أعلنا مراراً وفي كل مناسبة، أننا لسنا طلاب حرب مع السعودية، شعبها أبناء عمومة لنا، وبيننا علاقات عروبة وأخوة وجوار تحتم علينا العيش والتعاون في سلام، وقد كانت حربنا مع السعودية حرباً دفاعية، وكنا مخلصين في تنفيذ اتفاقية "جدة" لولا السياسة السعودية التي أدت إلى تجميدها".

وكان الانسحاب المصري من اليمن يمثل هدفاً لصانعي القرار السعودي. كما سعت المملكة السعودية من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية في اليمن عبر دعم وتقوية بعض رموز القبائل بهدف إضعاف الدولة، وعمدت السياسة السعودية إلى احتواء بعض القبائل المتاخمة لحدودها، بالمال والسلاح، ومنحهم الجنسية السعودية.

لقد مدت مصر يد العون للثورة اليمنية وكانت ملحمة تاريخية صنعها الشعب المصري في اليمن، لا يمكن أن تتحول على أيدي بعض ضعفاء النفوس إلى مغامرة حمقاء" لقد نجحت مصر في إخراج اليمن من حياة القرون الوسطى إلى العصر الحديث، وأرست الحرب مبادئ التعاون والتضامن العربي.

وكان أبرز متغير في العلاقات اليمنية السعودية هو تولي الجبهة القومية السلطة في اليمن الجنوبي، واتجاههم اليساري، جعل المملكة السعودية، تعيد النظر في سياستها نحو اليمن الشمالي .. وبدأت تدفع بالعناصر الأكثر اعتدالاً إلى السلطة، كما بدأت تصنع لنفسها "طابوراً خامساً يتكون من الشخصيات السياسية والاجتماعية البارزة ،وكذلك من رموز القبائل في شمال الشمال وتغدق عليهم المال والسلاح.

---

١ مجلة روز اليوسف: العدد٢٠٣٠، الموافق (٨ مايو ١٩٦٧).

٢ مجلة روز اليوسف: العدد٢٠٤٤، الموافق (١١ أغسطس ١٩٦٧).

وتبلور الموقف السعودي على منح هذه الرموز التقليدية (ميزانية سنوية) تصرف لهم رسمياً بعلم الدولة .. وأصبح لهؤلاء دور في إطار التوازن السياسي في التشكيلات الحكومية اليمنية[1]. ورغم تعهدات المملكة السعودية بعدم دعم قوى التمرد الملكي، إلاّ أنها استمرت بدعمهم، وكان حصار صنعاء شاهداً على ذلك كما سيوضح لنا الفصل القادم".

---

١ في مقابلة الباحث مع بعض الشخصيات المساهمة في النضال الوطني اليمني - لا يحق للباحث الإعلان عن أسماءهم بناءً على رغباتهم - أشار هؤلاء إلى أن المملكة العربية السعودية اعتمدت ميزانية غير رسمية تسلم لقطاع من المشايخ وبعض من المثقفين النشطين المؤيدة للاتجاه السياسي السعودي .. بالمقابل اعتمدت العراق ميزانية لعناصر من رموز القبائل وبعض من أنصار حزب البعث، وأصبحت "حكومة نوفمبر" مخترقة طوعاً، لكل الاتجاهات السياسية الفاعلة في الوطن العربي، بما في ذلك اتجاه اليسار والذي لاقى دعماً من الدول المناصرة لاتجاهها السياسي".

obeikandl.com